ما وراء الأكمة

نسب رأس المال المصرفي تحسنت منذ الأزمة، لكن السبب الأساسي هو تراجع الإقراض من البنوك

حقق القطاع المصرفي في مختلف مناطق العالم ارتدادا إيجابيا، مقيسا بنسب كفاية رأس المال، منذ بداية الأزمة المالية العالمية في ٢٠٠٨.

ففي الفترة من ٢٠٠٣ إلى ٢٠١٠– وحتى أثناء الأزمة– أظهرت كل المناطق نسبا مشجعة لكفاية رأس المال تتخطى الحد الأدنى البالغ ٨٪ الذي وضعته اتفاقيات بازل، التي حددت قواعد مصرفية دولية حول مقدار رأس المال الذي ينبغي للحكومات تجنيبه. وقبل الأزمة ظلت نسب رأس المال مستقرة في أغلب المناطق– في الاقتصادات المتقدمة، وآسيا النامية، وأمريكا اللاتينية، وأفريقيا جنوب الصحراء– وأظهرت اتجاها للهبوط (من مستويات مرتفعة نسبيا) في وسط أوروبا، وكومنولث الدول المستقلة والشرق الأوسط. وبعد الأزمة المالية، زادت نسب كفاية رأس المال بشكل مطرد في كل المناطق فيما عدا الشرق الأوسط ووسط أوروبا.

كيف تحقق ذلك؟ في حين شهدت أغلب الاقتصادات المتقدمة تحقيق زيادة في أسهم رأس المال، فقد حسّنت البنوك نسب كفاية رأسمالها بقصر الائتمان على عملائها وتحويل تركيبة محافظ أوراقها المالية إلى أصول منخفضة المخاطر مثل الأوراق المالية الحكومية. وتظهر مناطق أخرى زيادة في كل من قاعدة رأس المال وتعرض البنوك للمخاطر.

تحسنت نسب رأس مال البنوك منذ بداية الأزمة.

(نسبة رأس المال التنظيمي إلى الأصول المرجحة بالمخاطر ، متوسطات)

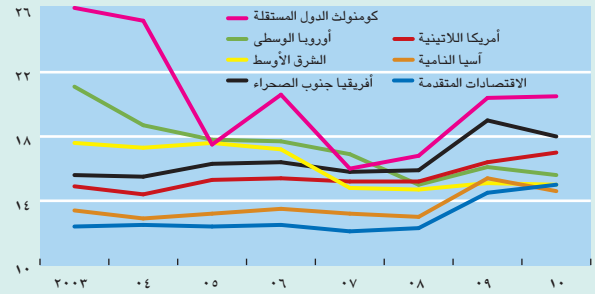

(نسبة نسبة رأس المال التنظيمي إلى الأصول المرجحة بالمخاطر ، متوسطات)

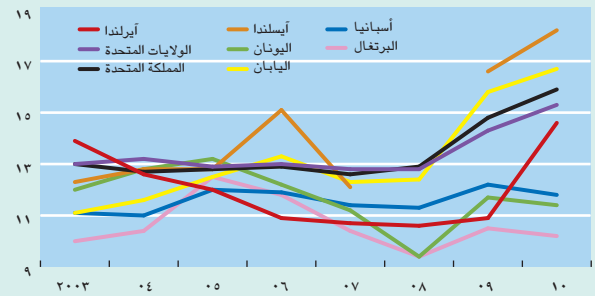

المصادر: صندوق النقد الدولي، قاعدة بيانات مؤشرات السلامة المالية؛ والسلطات الوطنية.
ملاحظة: لم تنشر آيسلندا النسب المالية لعام ٢٠٠٨ بسبب الأزمة المالية.

وإذا ما نظرنا إلى المتوسطات الوطنية، يتضح تدهور مستوى ملاءة النظام المصرفي بالنسبة للبلدان التي تضررت بشدة على وجه الخصوص من جراء الأزمة، حيث زادت المتوسطات بالنسبة لليونان والبرتغال زيادة طفيفة عن الحد الأدنى البالغ ٨٪ في عام ٢٠٠٨. وظلت نسبة كفاية رأس المال في آيسلندا – وهي من أولى ضحايا الأزمة المالية– تتأرجح عند نسبة أعلى قليل من ١٢٪ حتى عام ٢٠٠٧، عندما اكتسحت الأزمة المالية ما يربو على ٨٠٪ من أصول النظام المصرفي في ذلك البلد. وبعد إعادة هيكلة نظام آيسلندا المالي ارتفعت النسبة إلى ما يزيد على ١٨٪ في ٢٠١٠. وتبين نسب كفاية رأس المال في الولايات المتحدة والمملكة المتحدة واليابان نمطا مماثلا لنمط مجموعة البلدان المتقدمة– أي قيم مستقرة حتى عام ٢٠٠٨ تبعتها زيادة مطردة.

ضبط نسب كفاية رأس المال

جرى تصميم متطلبات رأس المال لضمان احتفاظ البنوك بما يكفي من الموارد لامتصاص الصدمات التي تتعرض لها ميزانياتها العمومية. وثمة مقياس معياري لسلامة فرادى البنوك وهو نسبة كفاية رأسمالها. وتحسب هذه النسبة التي استحدثتها اتفاقية بازل الأولى في ١٩٨٨، باعتباره إجمالي الحد الأدنى لرأس مال البنك مقسوما على أصوله المرجحة بالمخاطر. ونقحت مراجعة اتفاقية بازل الثانية حساب ترجيح المخاطر وأدمجت فيه ثلاثة عناصر أساسية من المخاطر وهي: المخاطر الائتمانية والمخاطر التشغيلية ومخاطر السوق.

ونظرا لأن نسب كفاية رأس المال مصممة لقياس ملاءة فرادى المؤسسات، فإن المتوسطات القُطرية قد تخفي القيم الشاذة لتلك المؤسسات التي تواجه صعوبات في التمويل. وعلاوة على ذلك، ربما تكون المؤسسات المالية أو الجهات الرقابية هي التي قللت من شأن المخاطر، مما يسفر عن نسب كفاية رأس المال تغالي في سلامة النظام المصرفي. وهناك عوامل أخرى، مثل السيولة أو مخاطر النقد الأجنبي، قد توهن أيضا قدرة المؤسسات المالية على البقاء.

حول قاعدة البيانات

تم حساب نسب كفاية رأس المال من مؤشرات السلامة المالية (FSIs) التي قدمتها البلدان للنشر على الموقع الإلكتروني لصندوق النقد الدولي *(http://fsi.imf.org)* على الإنترنت ومن بيانات جُمعت من مواقع رسمية على الإنترنت. وقد نشرت مجموعة البيانات كاملة للسنوات من ٢٠٠٥ إلى ٢٠١٠ في الجدول ١ من مؤشرات السلامة المالية المصاحبة لعدد إبريل ٢٠١١ من تقرير الاستقرار المالي العالمي *(http://fsi.imf.org/fsitables.aspx)*. وقسمت البلدان حسب المناطق وفقا لتصنيف تقرير «آفاق الاقتصاد العالمي» الصادر عن صندوق النقد الدولي.

إعداد هوزيه كارتاس (José M. Cartas) وريكاردو سيرفانتيس (Ricardo Cervantes) من إدارة الإحصاءات في صندوق النقد الدولي.